خيارات صعبة أمام النظام السعودي لتعويض أموال صندوق التقاعد

التغيير

يدرس نظام آل سعود تجديد نظام صندوق التقاعد لمطالبة المواطنين بالعمل لفترة أطول والمساهمة بشكل أكبر، وهي ضربة أخرى لمستويات المعيشة بحسب وكالة "بلومبيرغ".

ورجحت الوكالة أن يقوض صندوق التقاعد الدعم العام لجهود محمد بن سلمان لإعادة تشكيل الاقتصاد المعتمد على النفط.

وتواجه المملكة فجوة تقدر بـ 800 مليار ريال في صندوق التقاعد الذي تسيطر عليه الدولة والتي تدرس مقترحات لزيادة سن التقاعد، وفقًا لثلاثة أشخاص مطلعين على الأمر.

وأضافت المصادر أن ذلك قد يتطلب أيضًا من العمال المساهمة بمزيد من رواتبهم في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، التي تدير معاشات تقاعد القطاعين العام والخاص.

وقالت المصادر إنه لم يتم اتخاذ قرار نهائي بشأن تفاصيل التغييرات وما إذا كان سيتم تنفيذها.

وحذر المسؤولون في نظام آل سعود من أن النظام الحالي بشأن صندوق التقاعد غير مستدام.

وأشاروا إلى أن هذا مأزق برامج المعاشات التقاعدية التي واجهتها جميع أنحاء العالم حيث عاش الناس لفترة أطول.

ويبلغ متوسط العمر المتوقع للمواطنين 75 عامًا، ورغم أن سن التقاعد الرسمي يبلغ 60 عامًا للرجال والنساء، إلا أن ثلث التقاعد مبكرًا بعد العمل 25 عامًا في القطاع الخاص أو 20 عامًا في الخدمة المدنية.

ويقارن ذلك بمتوسط سن تقاعد يبلغ 64.3 عامًا للرجال و 63.5 عامًا للنساء في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ومع ذلك، فإن أي تغييرات في القواعد يمكن أن تكون مثيرة للجدل محليًا.

ضربات معيشية

الأمير محمد، الحاكم الفعلي للمملكة، قلب بالفعل عقودًا من التوقعات بأن الدولة ستستخدم ثروتها النفطية لتزويد المواطنين بمزايا مثل البنزين والطاقة الرخيصة، والوظائف الحكومية الوفيرة والمنح الجامعية.

وكجزء من خطته لإنهاء اعتماد الاقتصاد على النفط وسد فجوة الميزانية التي خلفها انخفاض أسعار النفط الخام.

أعاد صياغة العقد الاجتماعي في أكبر مصدر للنفط في العالم من خلال خفض الدعم وفرض الضرائب وانتقاد القطاع العام المتضخم.

ويكافح العديد من المواطنين ذوي الدخل المنخفض والمتوسط من أجل التكيف.

وأدت جائحة الفيروس التاجي إلى تسريع وتيرة التغيير فقط من خلال إجهاد الموارد المالية الحكومية وتسليط الضوء على الضرورة الملحة للتنويع الاقتصادي.

وردًا على سؤال حول التغييرات المقترحة على نظام صندوق التقاعد والمعاشات

قالت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إن دمج صناديق التقاعد والتأمين في القطاعين العام والخاص الشهر الماضي

"لن يؤثر على استحقاقات التأمين لعملاء التأمين، أو على المعاشات لعملاء التقاعد، أو النسب المئوية أو توريد اشتراكات لكل صندوق، ولا عملياته أو معاملاته".

لكن نادر الوهيبي، مساعد محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، جادل مؤخرًا في التلفزيون الحكومي بأن التقاعد المبكر والعمر الأطول يهددان مستقبل الصندوق.

وقال الوهيبي "الأشخاص الذين سيتقاعدون في وقت مبكر الآن سوف يستنزفون كل الأموال الموجودة في الصندوق".

وأكمل: "إنهم يعيشون لفترة أطول، والمال لا يكفي، حتى لو حققنا عوائد استثمار فلكية". يدفع العمال الآن 9٪ من رواتبهم في الصندوق.

وأثارت تصريحات الوهيبي الحادة ردود فعل سلبية من بعض المواطنين المعروفين – وهو أمر نادر الحدوث منذ أن قاد الأمير بن سلمان حملة قمع أدت إلى انتقادات داخلية قاسية.